الميزان

AL-MIZAN

إقتصادية . إجتماعية . نقابية

السنة العاشرة - العدد١٢ - كانون الثاني ١٩٩٩
10ème Année - No. 12 - Janvier 1999
الثمن ١٠٠٠ ل.ل

عام جديد مثقل بالتحديات

في قلب الطبيعة بين عرمون وبشامون

شقق سكنية جاهزة للتسليم وقيد الإنجاز

تملك شقة سكنية مطلة على البحر على بعد ٨ كلم من طريق خلدة

مع أو بدون
دفعة أولى
تقسيط لمدة
٤٠ شهر
بدون فائدة

شقة مؤلفة
من أربع غرف
إبتداءً من:
$٢٩٥٠٠ ← $٣٦٥٠٠

في هذا العدد

- ما هي السياسات الحكومية لمعالجة الأزمة الاقتصادية؟ ٤
- شركة طيران الشرق الأوسط إلى أين؟ ٥
- فاتورة الكهرباء عبء على الفقراء ٦
- مجازر الصرف الجماعي في القطاع الصناعي ٧
- الاتحاد العام يستعيد وحدته ٨
- الحركة النقابية أمام الطريق المسدود ٩
- تعاونيات لبنان الإستهلاكية ١٠
- متى يكتسب ضمان الشيخوخة الأولوية؟ .. ١٢
- الاستشفاء الموحد كفيل بوقف الهدر في القطاع الصحي ١٣
- ظاهرة الحرمان بالأرقام ١٤
- دورة إعداد الكوادر النقابية ١٥
- كلمة حق ١٨

المـيـزان ALMIZAN

صاحبا الإمتياز: علي جابر ـ سليمان الباشا

- رئيس التحرير: **داود بيرم**
- المدير العام: **عصمت عبد الصمد**
- المدير المسؤول: **عائدة عبد الصمد**
- الأخراج: **علي عواضة**
- **الإدارة والتحرير: بيروت ـ وطى المصيطبة شارع جبل العرب بناية زاهد وشاهين**
- **ص ب. ١١/٦٧٧٤ • هاتف: ٣٠٠٣٨٦**

في الميزان

الحركة النقابية ومواجهة التحديات المعيشية

تعود «الميزان» مع إطلالة العام الجديد وكفة ميزان الطبقة العمالية والفئات الشعبية مثقلة بالهموم على مختلف الصعد الصحية والتربوية والإسكانية وديمومة العمل فضلاً عن الخدمات العامة.

ومما يضاعف من معاناة المواطنين عامة والعمال والموظفين والمعلمين خاصة الوضع الاقتصادي الذي تمر به البلاد من جراء تراكم الدين العام والذي يتجه المسؤولون في معالجته إلى عملية التقشف والتي يخشى أن تكون على حساب التقديمات الإجتماعية لذوي الدخل المحدود.

وكذلك ما يواجه عامة الناس من أوضاع تربوية لا توفر ما هو منشود منها على صعيد التعليم الرسمي حيث تكتظ الصفوف بعشرات التلامذة في الغرفة الواحدة، وافتقار المدارس للمختبرات الضرورية لتطبيق المنهجية الجديدة، فضلاً عن التعاقد مع مدرسين غير مؤهلين للتدريس.

ومع هذا وذاك الضرائب غير المباشرة التي تصيب الفئات العمالية والشعبية في الكهرباء والهاتف زد على ذلك الاستغلال والاحتكار لحاجات المواطنيين اللذين يتمان بشراسة ووحشية بعيداً عن الأجهزة المختصة وحماية مصالح المستهلكين.

ولا يفوتنا في الحديث عن المعاناة من القول إن استمرار الاحتلال الصهيوني لبعض الجنوب اللبناني والبقاع الغربي هو في مقدمة أسباب تردي الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في لبنان.

أمام هذه المعاناة المتعددة الأبعاد لا بد من إعاد النظر بجدية وبسرعة بمهام الحركة النقابية باتجاه توحيد صفوفها وزيادة فاعليتها، ومواجهة التحديات المعيشية الصعبة.

ما هي السياسات الحكومية لمعالجة:

ـ عجز الموازنة/ الدين العام/ ضعف الاستثمار والركود/ الاستقرار النقدي والوضع الاجتماعي

□ تبدأ الحكومة الأولى للعهد الجديد عملها، وهي تواجه أوضاعاً اقتصادية مأزومة.

فالموازنة العامة تعاني من عجز كبير يقدر في نهاية العام الحالي بنسبة ٤٢٪، وهي النسبة التي توصل إليها مجلس النواب مع الحكومة أثناء مناقشة موازنة ١٩٩٨.

وعلى الرغم من تحسن جباية الواردات وانخفاض معدل النفقات، في إطار سياسة مالية حازمة فإن الهدف المرسوم لخفض نسبة العجز العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢٤٪ عام ١٩٩٧ إلى ١٢٪ عام ١٩٩٨، لم يتحقق كما ينبغي.

أما معدل النمو فقد حافظ على انخفاضه حيث وصل إلى ٢,٥٪ على عكس التوقعات التي راهنت على معدل ٥ و ٦٪. وهذا الأمر يعود إلى أن حركة الاستثمار ما زالت خفيفة ومحدودة، ومن ناحية القطاع الزراعي، فإن الصادرات الزراعية ما زالت محدودة، حيث بلغت ما يقارب الـ ١٠٪ من مجموع الصادرات، في حين أن التسليفات الزراعية ما زالت قليلة ولم تتجاوز الـ ٣٥ مليون دولار.

ولا شك أن الانتاج الزراعي اللبناني يواجه مشكلة أساسية تتمثل في زيادة قدرته التنافسية، وهذا الأمر لن يتحقق من دون تحسين الانتاجية وخفض كلفة الانتاج، وتوفير بعض الحماية.

ومن ناحية القطاع المصرفي، فقد تمكن من الصمود في مواجهة التطورات الاقتصادية الآسيوية الأخيرة، التي لم تؤثر في مسيرته الاعتيادية. وقد حققت الودائع المصرفية خلال عام ١٩٩٨ نمواً يقدر بـ ١٨٪ قياساً مع عام ١٩٩٧.

ولم تنهض القطاعات الاقتصادية على الوجه الأفضل. ولهذا فإن ميزان المدفوعات قد سجّل عجزاً في الفصل الرابع من هذا العام بلغ مقداره ١٤٨ مليون دولار.

ومع تحسن سعر صرف الليرة إزاء الدولار بنسبة ٠,٤٣٪، وانخفاض معدل الفوائد على سندات الخزينة وما استتبع ذلك من انخفاض الفوائد المصرفية، فإن مستوى الدين العام قد ارتفع إلى نسبة ١٠٣٪ من الناتج المحلي، وان حجم الدين الصافي قد ازداد بنسبة ١,٩٪ عن العام الماضي.

أما الصادرات الصناعية فقد بلغت ٩٠٪ من حجم صادرات عام ١٩٩٧، ويدل هذا المؤشر إلى حصول تراجع في نسبة عدد المصانع ١٥,٣٪، وفي نسبة عدد الوظائف ١٢٪، مع ارتفاع ملحوظ لمتوسط حجم الاستثمار في المشروع الواحد.

ومن ناحية قطاع البناء، فإنه قد حقق انتعاشاً خفيفاً، على الرغم من أن مجموع المساحات المرخص بها كان أقل بنسبة ١٧٪ عن عام ١٩٩٧.

أما مصرف لبنان فقد عزّز احتياطيه من القطع الأجنبي، حيث بلغ حوالي ٣٤٠٠ مليون دولار في بداية الفصل الرابع من العام الحالي.

في ضوء ما تقدم، يمكن القول أن الاقتصاد اللبناني، على الرغم الجهود المبذولة، ما زال دون المستوى المطلوب، وهو يشهد في الوقت الحاضر ركوداً لا يجوز التقليل من آثاره على مختلف الأصعدة.

وبعد أن تشكلت الحكومة الجديدة، وضمت في صفوفها عدداً من الخبراء الماليين والاقتصاديين، وطرحت على نفسها مهمة «الانقاذ والتغيير»، فإن العديد من الأسئلة بحاجة إلى أجوبة:

ـ ما هي التدابير التي سوف تلجأ إليها الحكومة، لمعالجة العجز المزمن في الموازنة؟

ـ هل تعيد الحكومة النظر بالضريبة على الأرباح المحددة بـ ١٠٪ وتعود إلى معدلات الضريبة السابقة أو التصاعدية؟

ـ ما هي الحوافز التي سوف تقدمها الحكومة لتشجيع الاستثمار؟

ـ ما هي سياستها للحفاظ على الاستقرار النقدي؟

ـ ما هي الإجراءات التي تراها الحكومة ملائمة لانعاش القطاعات الصناعية والزراعية، وتأمين الأسواق لمنتجاتها؟

ـ ما هي سياستها الاجتماعية وخاصة على صعيد تأمين فرص العمل وتوفير مقعد لكل تلميذ وضمان الصحة العامة، وحل الأزمة السكنية، وإعادة النظر بالتقديمات الإجتماعية؟ □

شركة طيران الشرق الأوسط، إلى أين...!

لصالح من «تقزيم» هذا الصرح الوطني؟؟

طيران الشرق الأوسط، صرح وطني عملاق، رفع اسم لبنان عالياً، حيث كانت، في الماضي القريب من أولى شركات الطيران في العالم من حيث الربح، والتطور في الخدمات والصيانة، حيث كانت تقوم بخدمات الصيانة لكبريات شركات الطيران ومنها الطيران الأميركي على سبيل المثال.

كانت شركة طيران الشرق الأوسط تملك اسطولَ طائراتٍ قلّ مثيله في منطقة الشرق الأوسط، كما كانت تقوم بتدريب عمال وموظفين كافة شركات المنطقة، وتعمل على تطوير أدائهم.

لقد أمّنت هذه الشركة ـ في زمن ازدهارها ـ فرص عملٍ لأكثر من خمسة آلاف موظف وعامل وطيار، وكانت توزع ١٠٪ من أرباح الشركة سنوياً على العاملين، وذلك تقديراً لحسن أداء الموظفين وتطورهم في حقل الطيران.

أما اليوم، فما هو وضع شركة طيران الشرق الأوسط. وما هو مصيرها في ظل مشروع النقل الجوي الجديد في لبنان الذي يعمل على تنفيذه حالياً..؟؟

لقد تم بيع كامل الأسطول الجوي الذي كانت تملكه الشركة، وكان بيع آخر طائرتين (B 747) (ب ٧٤٧) في السنة الماضية، كما تم إقفال نصف المحطات الخارجية دون أي تبرير تحت حجة أن هذه المحطات خاسرة وتكلف الشركة أعباءً مالية كبيرة.

كما تم رفع سعر بطاقات السفر دون مبرر، وتم تغيير مواعيد الطائرات، مما أدى إلى تحول الركاب إلى شركات طيران أخرى، وبالتالي كانت النتيجة الطبيعية لهذه التدابير خسارة فادحة.

إننا نتساءل، لصالح من هذه السياسة في طيران الشرق الأوسط؟

إنه مبدأ التخصصية، الذي يقوم عليه مشروع النقل الجوي الجديد الذي يُعمل على تنفيذه، وهو مبني على أساس دور لبنان في مشروع «الشرق أوسطية» المرتبط اقتصادياً بما يسمى بالعولمة التي يعمل لها منظرو النظام العالمي الجديد.

إن هذا المشروع لا يخدم بالطبع الاقتصاد الوطني اللبناني وهو يحدد الحجم والدور الجديدين لشركة الطيران الوطنية بما يتناسب مع مصالح الدول الأخرى، مما فرض العمل على إعادة هيكلية الشركات العاملة في قطاع النقل الجوي في لبنان القائم على الحجم الجديد، ألا وهو تقزيم وتقسيم الشركة الأم.. شركة طيران الشرق الأوسط.

إن هذا الواقع الجديد سيشكل خطراً مباشراً على وضع العاملين في الشركة والذين أفنوا حياتهم في خدمتها، وكانوا العامل الأساسي في تطورها وازدهارها وانتشارها الواسع في العالم حيث وصفها الرئيس جمال عبد الناصر في حينه بأنها «العضو الرابع عشر في جامعة الدول العربية في الخمسينات».

إن تقزيم حجم ودور النقل الجوي الوطني سيؤدي حتماً إلى فائض في عدد العاملين لأن الشركة التي كانت تملك أسطولاً كبيراً من الطائرات وتقوم بكامل أعمال التشغيل، غير الشركة التي يراد لها إن تستأجر عدداً صغيراً من الطائرات، ولا تقوم إلا بجزء بسيط من أعمال التشغيل.

أمام هذا الواقع تحركت نقابة مستخدمي وعمال شركة طيران الشرق الأوسط، فعقدت مؤتمراً صحفياً في مركز نقابة الصحافة بتاريخ ١٩٩٨/١١/١٣ عرضت فيه واقع الشركة وانعكاسه على وضع العاملين فيها، وطرحت التساؤلات التالية:

ـ «لصالح من يعمل على تقزيم هذا الصرح الوطني؟؟

ـ لماذا تم بيع كامل أسطول الشركة؟؟

ـ من المستفيد من إقفال وتوقيف خطوط ومحطات عديدة؟؟

ـ هل إلغاء الدوائر التي تدر أرباحاً وإيقاف عمالها عن الخدمة، يخفف خسائر الشركة؟؟؟

ـ لماذا السكوت عن عدم تصديق حسابات الأعوام السابقة؟

ـ أين أصبح التقرير المطلوب من مجلس الإدارة حول أسباب الخسائر وتحديد المسؤولين عنها؟؟؟

ـ أين تطبيق القوانين التي تحمي الشركات الوطنية من المضاربة غير المشروعة؟؟؟»

من هنا، «وباسم آلاف العمال الذين يعملون في قطاع النقل الجوي، حددت نقابة عمال شركة طيران الشرق الأوسط في مؤتمرها الصحفي المطلوب بالآتي:

١ ـ توقيف مشروع تقزيم وتقسيم شركة طيران الشرق الأوسط وإلغاء عمل الشركات المتعددة الجنسية التي انشئت.

٢ ـ إعادة الدور العالمي للنقل الجوي اللبناني إلى سابق عهده من خلال الاعتماد على الكفاءات اللبنانية التي نجحت سابقاً وما تزال موجودة فيه حتى الآن.

٣ ـ وضع حد للمنافسة غير المشروعة للشركات الأخرى بتطبيق القوانين الدولية والوطنية في هذا المجال. □□□

فاتورة الكهرباء عبء على الفقراء

مقترحات لاستعادة ثقة المواطن بالمؤسسة

□ فاتورة الكهرباء أصبحت في السنوات الأخيرة عبئاً كبيراً على ميزانية أسر أصحاب الدخل المحدود. ويجمع العديد من الخبراء على أن تعرفة استهلاك كيلوات الكهرباء في لبنان هي الأعلى بالنسبة للعديد من الدول المجاورة أو المشابهة.

ورغم شكوى المواطنين، عمالاً ومستخدمين وموظفين وسائر فئات الدخل المحدود، من هذا «العبء الداهم» بعد سنوات الحرب الأهلية الطويلة، فإن الوزارة المعنية والحكومات المتعاقبة لم تحرك ساكناً لإزالة هذا الغبن الذي يكاد يلتهم كامل الحد الأدنى للأجر.

كذلك، فإن العديد من الأحزاب وهيئات المجتمع المدني والأندية والنقابات، تجاهلت هذه الشكوى المحقة، ولم تضعها في سلّم أولويات عملها ونضالها.

أما مؤسسة كهرباء لبنان، والعديد من الامتيازات القديمة أو المستجدة، تتعاطى مع هذه الشكوى «بدم بارد» بحجة أنها أُلزمت بكامل كلفة تجديد المحطات والشبكات والمعامل، وأنها ما زالت تعاني من عجز لا يقل عن ٢٠٠ مليار ليرة سنوياً، لتأمين التيار، مع فترات تقنين تقصر أو تطول حسب الإمكانيات في المناطق.

ولهذا وضعت تعرفة، ظاهرها ينطوي على إنصاف أصحاب الدخل المحدود، وجوهرها يتمثل بالحصول على سعر الكيلوات مضاعفاً.

وإذا تفحصنا فاتورة الكهرباء، عن مقطوعية شهرين، لا تسجل في أوقاتها، نرى أن معظم المستهلكين يخضعون للتشطير الأعلى، على أساس ٢٠٠ ليرة للكيلوات الواحد. وبالإضافة إلى ذلك يضاف على قيمة الفاتورة نسبة ١٠٪ كرسم بلدي، وهو رسم مرتفع، بالإضافة إلى إيجار العداد بمعدل ٢٤٠ ليرة عن كل أمبير، مع العلم أن المستهلك قد دفع ثمن العداد والانشاءات، وكل عطل يقع فيه يتحمل ثمنه مع كلفة الأعمال المستهلك نفسه، وهذا يعني أنه لا داعي لهذا الإيجار. كذلك تتقاضى المؤسسة عن كل فاتورة ١٠ آلاف أو ٢٠ ألف ليرة حسب قدرة العداد كرسم تأهيل.ولا ندري متى تنتهي مدة هذا الرسم، المشابه لرسم التعمير بسبب زلزال ١٩٥٦.

من هنا يتبين لنا، أن طريقة احتساب التعرفة شكلت وسيلة فعلية لزيادة الأعباء على معظم المشتركين دون وجه حق. وأن الرسوم المفروضة باهظة جداً وغير مقبولة.

ولا يمكن الخلاص من هذه المشكلة، إلاّ عبر التدابير الآتية:

١ ـ مطالبة الأحزاب وهيئات المجتمع المدني والحركة النقابية بوضع مطلب تخفيض التعرفة والرسوم الكهربائية في سلّم أولويات برامجهم العملية.

٢ ـ مطالبة وزارة الموارد، وبالتالي مؤسسة كهرباء لبنان، بوضع تعرفة موحدة وعادلة للاستهلاك المنزلي حسب قدرة العداد.

ـ تعرفة موحدة للعدادات حتى ٣٠ أمبير.

ـ تعرفة موحدة للعدادات التي تزيد عن ٣٠ أمبير.

ـ تعرفة موحدة لعدادات الاستهلاك المنزلي.

ـ تعرفة موحدة لعدادات الاستهلاك التجاري أسوة بالصناعي والزراعي والفندقي.

٣ ـ اعتماد طريقة لاحتساب فاتورة مماثلة تقديرية حسب قدرة العداد لمدة ١١ شهراً، على أن تتم تصفية حساب الاستهلاك بالزيادة أو النقصان، وبعد قراءة العداد، في آخر شهر من السنة.

أن استعادة الثقة بين المواطن والمؤسسة هو أمر جدير بالاهتمام. فلا يجوز أن تبقى المؤسسة تعاني من العجز، ولا يجوز تمويل هذا العجز بطريقة غير منصفة.

وفي هذا المجال نذكر المؤسسة بأن لديها خبراء أجانب يتقاضون رواتب خيالية، فما هي الجدوى الاقتصادية من وجودهم؟ وما هي الجدوى من بقاء بعض الامتيازات «التنفيعية» في عدد من المناطق؟ وهل هناك من لا يزال يدفع بالمؤسسة نحو التخصيص في كل أعمالها وإدارتها، عبر إثارة نقمة المواطنين عليها؟ □

تشهد الصناعة اللبنانية منذ سنوات أزمات على الصعيد المادي وفي مقدمة أسبابها مسألة تصريف الإنتاج، هذا الواقع انعكس سلباً على العمال تمثل بالصرف من العمل بحجة أو أخرى، وأدى إلى زيادة في أعداد العمال العاطلين عن العمل رغم التعويضات التي تعطى للعمال المصروفين والتي لا تشكل ضمانة مستقبلية وأحياناً كثيرة لا تفي بحاجات الأسر لهؤلاء العمال لأشهر عدة.

ـ مجازر الصرف الجماعي في القطاع الصناعي

ـ أين التكافل الاجتماعي في غياب صندوق البطالة؟

والملاحظ أن الكثير من العمال الذين لا يزالون في أعمالهم حرموا من بعض المكتسبات التي تحققت نتيجة النضال النقابي بعقود العمل الجماعية، ومنها الشهر الرابع عشر والخامس عشر والزيادات الإدارية وبعض الأعياد والإجازات السنوية وأجور الساعات الإضافية. ومثل هذه الحالات تخالف نصوص قانون العمل اللبناني.

صرف العمال في منطقة الناعمة ـ الشويفات

شملت عملية صرف العمال في هذه المنطقة الصناعية عدة قطاعات أهمها: الميكانيك والنسيج والمواد الغذائية والصناعات الكيماوية والبلاستيكية والصناعات الخشبية.

في قطاع الميكانيك:

ـ صرفت الشركة العربية الأوروبية لنجاع الشرق حوالي (٨٤ عاملاً) ما بين ٩٥ ـ ٩٧.

ـ صرفت شركة سوليفر (٨٥ عاملاً).

ـ صرفت المعدنية الخفيفة منذ العام ٩٤، حوالي (٦٥ عاملاً).

ـ صرفت شركة أوهانس قصارجيان بعد إضراب عام ٩٤، اللجنة العمالية الناشطة ثم صرف حوالي (٥٠ عاملاً) دونما نظر في مستحقاتهم القانونية.

في قطاع النسيج:

ـ صرفت شركة اجتيكس عمالها البالغ عددهم حوالي العشرين عاملاً.

ـ كما أغلقت شركة دانتلتكس مصنعها وصرفت العاملات فيها.

في قطاع المواد الغذائية:

ـ معامل غندور ـ الشويفات صرفت حوالي (١٥٨ عاملاً) وكان من عدادهم أعضاء النقابة العمالية.

ـ معمل فانتازيا صرف العديد من العمال بلا إنذارات ولا تعويضات والذين طالبوا بحقوقهم المشروعة في حدودها الدنيا.

قطاع الصناعات الكيماوية والبلاستيكية:

ـ معمل التايد ـ بروكتل وكامبل صرف (١٥ عاملاً) عام ٩٦.

ـ معمل سبارتن صرف (٢٠ عاملاً).

ـ معمل بلامتكو صرف (١٥ عاملاً) ثم بيع لشركة سوكلين.

ـ كابلات الشرق الأوسط صرف (١٨ عاملاً) عام ٩٧.

ـ ليبانوباك صرف (١٥ عاملاً) وتعويضات كانت عبارة عن شيكات متأخرة لأكثر من سنتين.

ـ سيبكو ـ للكرتون صرف منذ شهر حوالي (٣٧ عاملاً) والخلاف لا يزال قائماً على التعويضات.

قطاع المصنوعات الخشبية:

ـ صرف إيديال للمطابخ (٢٠ عاملاً) وبيع المصنع لشركة سوكلين.

ـ صرف معمل مطابخ سمير (١٥ عاملاً).

ـ صرفت معامل فليفل أكثر من (٣٠ عاملاً) واستعاض عنهم بعمال أجانب.

قطاع المرطبات:

ـ شركة ببسي كولا أقفلت قسم البرادات وصرفت عماله البالغ عددهم (٤٠ عاملاً). وتم إقفال أربع مستودعات في البقاع وعاليه ووادي الزينة وبيروت وقد صرف عمال هذه المستودعات بمن فيهم السائقون ويبلغ عدد المصروفين بالعشرات.

اقتراحات

وحتى لا يبقى مسلسل صرف العمال سيفاً مصلتاً على رقاب العمال يهددهم في مصدر رزقهم وينعكس قلقاً وعدم استقرار في حياة أسرهم لا بد من:

١ ـ دعم الصناعة اللبنانية بقروض طويلة الأمد وتأمين الحماية لها.

٢ ـ لا بد لوزارة العمل من ضبط العمالة الأجنبية ووضع الرسوم على إجازات العمل بشكل فعّال.

٣ ـ العمل على إنشاء صندوق للبطالة.

٤ ـ تفعيل دور الضمان الاجتماعي لا سيما دوائر التسجيل والتفتيش على المؤسسات.

٥ ـ تفعيل دور مجالس العمل التحكيمية، أو تحويلها لمحاكم عمل.

٦ ـ السعي لتعود الحركة النقابية لتلعب دوراً تعبوياً في صفوف العمال لمواجهة التحديات، ولكي تتجدد ثقة العمال بالحركة النقابية بعد أن فقدت هذه الثقة في مرحلة التشرذم.

□ □ □

الاتحاد العمالي العام يستعيد وحدته

□ بين نيسان ١٩٧٧، وتموز ١٩٩٨، انشطر الاتحاد العمالي العام إلى اتحادين.

اتحاد «شرعي» برئاسة غنيم الزغبي يضم غالبية الاتحادات النقابية.

واتحاد «مستقل» يضم عدداً من الاتحادات التي اتهمت وزارة العمل بالتدخل في الشؤون الداخلية للاتحاد العمالي العام.

المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام

وبين هذين التاريخين، احتكم كل فريق إلى القضاء، لتأكيد شرعيته، كما لجأ إلى المنظمات العربية والدولية، لتقديم نفسه «كممثل شرعي» وحيد للحركة النقابية في لبنان. بالإضافة إلى ذلك، انبرى كل اتحاد لإعلان برامجه العملية، وتحديد مواقفه العلنية من شتى السياسات الاجتماعية، وذلك بعد عقد الاجتماعات الدورية المتلفزة.

وقد نشط الوسطاء، من المنظمات الدولية والعربية لرأب الصدع، وتسوية أسباب الخلاف والانقسام، ولكن جهودهم باءت بالفشل.

وطوال فترة الخلاف والانقسام، «نام» أصحاب العمل، والحكومة على حرير، فلم يواجهوا أي ضغط نقابي فعلي، ولم تتحقق أي مطالب تذكر، باستثناء ما حققته بعض النقابات في عدد من المؤسسات.

وفجأة، وبدون تنسيق مسبق مع أي جهة نقابية، أعلن رئيس الاتحاد عن رغبته في الاستقالة من منصبه، لكونه لم يتمكن من استعادة وحدة الاتحاد العمالي العام، ولم يستطع أن يقدم للعمال «أي مطلب» في ظل الوضع الانقسامي الحاصل.

وبعد مخاض عسير، تغيّرت التحالفات النقابية، «ذات الأبعاد السياسية»، وتبددت الغيوم من «سماء» الخلافات النقابية، فانتهت التحفظات والآراء المتشنجة، وتحدد موعد جديد لانتخاب رئيس جديد، فاز بهذا المنصب الرئيس السابق الياس أبو رزق.

وفي هذه المناسبة، قيل في البيانات النقابية، والتصريحات الصحفية، أن الاتحاد العمالي العام استعاد وحدته، وأن «الصفاء» عاد إلى الحياة النقابية، وأن «غمامة صيف» الخلاف عبرت، وقد عاد التلاقي والوئام، على أحسن ما يرام!

ومن الطبيعي، أن يؤيد كل نقابي شريف ومخلص الوحدة النقابية، ولو كانت في إطار الحد الأدنى. فبدون هذه الوحدة، لا يمكن تحقيق أي مطلب، وبالتالي، لا يمكن إشاعة الثقة والاطمئنان في صفوف القاعدة العمالية، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة.

ولكن التسليم بالوحدة النقابية عند هذه الحدود، أمر لا يمكن المراهنة على إيجابيته خاصة وأن ما آلت إليه بنية الحركة النقابية في السنوات الأخيرة، والتي اتسمت بالطائفية والمذهبية والحزبية والهامشية، جعلتها تحمل في «أحشائها» أكثر من سبب لعودة الخلافات والانقسامات إلى ذروتها.

من هنا، بات على القوى الديمقراطية الشريفة، الحريصة على الوحدة النقابية، وعلى المصالح العمالية، أن تبادر إلى دراسة مشروع لإنقاذ الوحدة، وإرساء قواعدها على أسس ثابتة، لا تؤثر في مسيرتها العوامل السلبية الدخيلة، وذلك انطلاقاً من مفهوم سليم للوحدة، يتجلّى في أفضل صوره، في القواعد العمالية، وفي اللجان النقابية، وفي النقابات، كمقدمة لانعكاسه في الاتحادات القطاعية والاتحاد العمالي العام.

وهذا الأمر، يتطلب إقرار مشروع ديمقراطي للهيكلية النقابية، يتجاوز في مضامينه كل عوامل التشرذم والفرقة والشخصانية، ويؤكد على الوحدة النقابية المستقلة بمنأى عن الأهواء المغرضة.

□□□

ـ الحركة النقابية أمام الطريق المسدود

□ البنية التنظيمية للحركة النقابية، التي تشكلت على مرّ الأعوام، منذ صدور قانون العمل في العام ١٩٤٦، قد وصلت إلى الطريق المسدود في الوقت الحاضر.

ـ لا وحدة ولا استقلالية ولا فاعلية بدون هيكلية نقابية موحدة

ومن مظاهر هذه الأزمة، التوسع في إعطاء التراخيص للنقابات والاتحادات، وفق الأهواء السياسية، دون اعتبار لعدد المهن أو القطاعات أو لعدد العاملين فيها.

فنرى نقابات تشكلت على صعد المؤسسة أو المدينة أو المهنة العامة، أو المحافظة، كما نرى اتحادات قطاعية وعامة تجمع في عضويتها نقابات غير متجانسة.

وقد تداخل في هذا التوسع، العامل الحزبي مع العامل الطائفي أو المذهبي، وباتت الحركة النقابية «برج بابل» جديد، تحوي في صفوفها أشكالاً وألواناً لا حصر لها.

وفي حين يرى البعض أن دخوله إلى الحياة النقابية، هو حق طبيعي له، طالما هو «كائن سياسي» في البلد، وله امتداداته العمالية، يرى البعض الآخر أن حقه في الحصول على تراخيص نقابية واتحادية تستوجبه أصول اللعبة النقابية التي يجب ألاّ تخرج عن «التوازن الطائفي»، حتى لا يشكل الخلل في هذا التوازن، مدعاة للإحباط، ومنطلقاً للتقوقع والانقسام.

ويبدو أن الدولة في مواجهتها الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، قد عملت من جهتها على «التوسع العشوائي» للنقابات والاتحادات، إيماناً منها بأن التنافس بين قوى نقابية متباينة سياسياً وطائفياً ومذهبياً، يحول دون قيام وحدة نقابية ضاغطة، تعرقل الخطط والمشاريع الحكومية!!

وهكذا انتقلت الحركة النقابية منذ عام ١٩٩٢ إلى مرحلة التجاذبات والانقسامات، والمزايدات، وغابت عن معظم القوى هموم ومطالب العمال. بل أن هؤلاء العمال الخاضعين «للتناتش» بين هذا الفريق أو ذاك، قد أصيبوا بالحيرة واليأس، وضعفت مشاركتهم، وقلّ حماسهم في الدفاع عن قضاياهم ومطالبهم المحقة.

والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة: إلى متى تستمر هذه «الهمروجة» بشعارات ديمقراطية مزيفة. وما هو الحل الملائم لهذه الأزمة البنيوية؟

من الإنصاف القول، أن بقاء بنية الحركة النقابية على هذا الشكل من الشرذمة، يُدخل النقابات والاتحادات في نفق مظلم لا نهاية له، إلا على حساب مصالح العمال وحقوقهم المشروعة، وبالتالي يساهم في إضعاف الوحدة النقابية، وفقدان الاستقلالية النسبية، ويشتت القوى الضاغطة.

ولهذا، لا بد من قيام تحرك نقابي تغييري يطالب بتعديل قانون العمل، ووضع هيكلية نقابية جديدة تقوم على أساس نقابة واحدة للمهنة الواحدة في كل محافظة، واتحاد مهني واحد لكل قطاع، واتحاد عام فيدرالي واحد، واعتماد التمثيل النسبي على مستوى جميع الهيئات، على أن توضع لائحة بالمهن والقطاعات مرفقة بالقانون.

بدون هيكلية نقابية جديدة، على هذه الأسس، علينا أن لا ننتظر أي تقدم على صعيد المطالب والمشاركة النقابية .

□□□

لعبت الحركة التعاونية دوراً كبيراً في بناء الاقتصاديات العالمية وما تزال تحقق النجاح الملفت في دول أوروبا الغربية وأميركا إنطلاقاً من الحرية الاقتصادية التي تتمتع بها هذه الدول.

تعاونيات لبنان الاستهلاكية الإنتاجية توسع وفاعلية في خدمة المواطنين

احدى التعاونيات الاستهلاكية

وفي دول العالم الثالث (الدول النامية) تتمتع الحركة التعاونية بوجود كبير تتفاوت فاعليتها من دولة إلى أخرى. وللحركة التعاونية وجود بارز في الدول العربية من مشرقها إلى مغربها حيث تضم ملايين الأعضاء في صفوفها وتسيطر على نسبة كبيرة من حجم التعامل في الأسواق. ولها مؤسساتها الفاعلة على المستوى الرسمي العربي (جامعة الدول العربية)، وعلى المستوى الأهلي من خلال الإتحاد العربي للتعاونيات الذي تلعب فيه التعاونيات اللبنانية دوراً هاماً، وذلك منذ إعادة إحياء الإتحاد الوطني العام للتعاونيات بانتخاباته الجديدة منذ سنة تقريباً والتي فاز السيد منير فرغل برئاسته الأمر الذي وظف إمكانيات تعاونيات لبنان الكبيرة في خدمة وتفعيل هذا الإتحاد من خلال موقعه في إدارتها العامة وكونه المؤسس لهذه التعاونيات.

وبنظرة موجزة أمام ظاهرة تعاونيات لبنان يمكننا القول:

تأسست تعاونيات لبنان عام ١٩٧٧ إثر فشل الأسواق الشعبية في صبرا والأشرفية تحت اسم تعاونية بيروت وانطلقت من فرع أول هو تعاونية صبرا. وكان عدد المساهمين فيها ستة عشر عضواً إلى جانب مؤسسها ومديرها العام منير فرغل. وكانت كواحدة من عشرات التعاونيات الإستهلاكية المنتشرة على الأراضي اللبنانية. ولكنها استطاعت أن تفرض نفسها كواحدة من أهم التعاونيات الأساسية. وفي عام ١٩٨٠ بدأت بعملية التوسع ضمن نطاق العاصمة بيروت، فامتلكت سبعة فروع في العاصمة آنذاك وهي (صبرا ـ الرملة البيضاء ـ فردان، رأس بيروت ـ برج أبي حيدر ـ المصيطبة ومنياء الحصن). وبعد انتهاء الحرب الأهلية أخذت بالتوسع نحو المناطق اللبنانية بدءاً بمنطقة جبل لبنان ثم البقاع وصولاً إلى الشمال وتحت إسم تعاونيات بيروت والمناطق.

وبعد ترسيخ عملية السلم

منير فرغل رئيس الاتحاد الوطني العام للتعاونيات

الأهلي والدخول في ورشة إزالة آثار الحرب المدمرة وإعادة الإعمار إستكملت انتشارها في العاصمة وضواحيها وفي الجنوب وسائر المناطق اللبنانية، فاستحقت بالفعل اسمها الحالي (تعاونيات لبنان الاستهلاكية والإنتاجية). وأصبحت اليوم مؤلفة من: ـ أربع وأربعين إستهلاكية منتشرة في كل لبنان إضافة إلى أكثر من عشرين فرعاً إنتاجياً وزراعياً وخدماتياً تقوم بخدمة صالات البيع.

وبلغ عدد المساهمين فيها أكثر من ثلاثين ألف عضو برأسمال سهمي يقدر بحوالي الأربعين مليار ليرة لبنانية وتقدر مبيعاتها بأكثر من مائتي مليار ليرة لبنانية تحقق حركة مالية تفوق الأربعماية مليار ليرة لبنانية، وتؤمن فرص عمل لأكثر من ألف وخمسماية موظف حالياً.

هذه الأرقام مرشحة للزيادة مع ازدياد عدد الفروع المتوقعة حتى نهاية القرن الحالي بستين فرعاً استهلاكياً.

أما الدور الذي لعبته وما تزال هذه المؤسسة فيمكن تلخيصه بالتالي:

١ ـ شكلت ولا تزال ضابطاً أساسياً لأسعار السوق وتقلباته.

٢ ـ لعبت دوراً هاماً في عمليات مكافحة الغلاء والاحتكار واستطاعت تخفيض الأسعار بشكل عام.

٣ ـ مبيعاتها كانت الأرخص سعراً في لبنان من خلال احتلالها المركز الأول على الدوام في نشرة مقارنة الأسعار التي تصدرها وزارة الاقتصاد.

٤ ـ قامت بخطوات هامة على صعيد الاستغناء عن دور الوسيط في أكثر من مجال، وذلك من خلال:

أ ـ التصنيع المحلي المباشر.

ب ـ التعاقد على التصنيع المحلي المباشر.

غالب دغيم عضو مجلس إدارة التعاونيات ـ لبنان

جـ ـ التعاقد مع المزارعين لشراء المواسم الزراعية تحت شعار «من المزارع إلى المستهلك مباشرة» وذلك برعاية الإتحاد الوطني العام للتعاونيات اللبنانية، وحققت في هذا المجال خطوات كبيرة في تصريف زيت الزيتون اللبناني والعسل والخضار والفواكه.

د ـ الاستيراد المباشر لأكثر من ثمانماية سلعة غذائية إستهلاكية وملبوسات وأدوات منزلية.

لقد شكلت تعاونيات لبنان الاستهلاكية والانتاجية ظاهرة وطنية حقيقية لا تعترف بأية حواجز طائفية أو مناطقية وعاملة باستقلالية تامة خدمة لأهدافها التي من أجلها قامت ونمت. وهي بحق ظاهرة تستحق الدعم والحماية من كل الحريصين على مصالح المستهلك اللبناني في العيش الكريم.

غالب دغيم

أرقام هامة:

تعاونيات لبنان الاستهلاكية والإنتاجية:

٤٤ تعاونية استهلاكية

٢٠ فرعاً إنتاجياً وزراعياً وخدماتياً

٣٠ ألف مساهم

١٥٠٠ موظف

٤٠٠ مليار ليرة حركة مالية

□ ما زال مشروع نظام التقاعد والحماية الاجتماعية للعاملين في القطاع الخاص، حبراً على ورق، وأمنية غالية، لم تبصر النور حتى الآن.

متى يكتسب ضمان الشيخوخة أولوية المطالب العمالية؟

لقد بات هذا المشروع، بعد التدهور الكبير في القيمة الفعلية للأجور، ضرورة اجتماعية لا تقبل التأجيل والمماطلة، خاصة بعد أن تقلّص «تعويض نهاية الخدمة» ولم يعد يسمن ولا يغني من جوع.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن قانون صندوق الضمان الاجتماعي الذي صدر في ١٩٦٣/٩/٢٦، قد نصّ على أن نظام تعويض نهاية الخدمة، هو نظام مؤقت «إلى أن يسنّ تشريع ضمان الشيخوخة».

ومع بداية عام ١٩٧٧ وحتى الآن، جرت محاولات متعددة لوضع مشروع ضمان الشيخوخة البديل، لم تسفر عن أي نتيجة عملية.

فمن جهة، انقسمت الحركة النقابية حوله، بين مؤيد لهذا المشروع، نظراً للغبن اللاحق بمن أنهى سني خدمته في ظل نظام تعويض نهاية الخدمة، وبين معارض له، ومشكك بجدواه، في ظل الأوضاع المالية والإدارية لصندوق الضمان، ورغبة في احترام الحرية الفردية، وما يمكن أن يترتب عليها من انتقال بعض العاملين إلى مزاولة حرفة حرة!!

وكان من غلاة المعارضين لهذا المشروع الحيوي أصحاب المداخيل المرتفعة، عمالاً وقيادات، وهم على الأغلب أقلية لا تتجاوز نسبتها الـ ١٠٪ من المجموع العام.

ومن جهة ثانية، أبدت هيئات أصحاب العمل، وخاصة جمعية الصناعيين، حماسة ملحوظة في المطالبة بتطبيق ضمان الشيخوخة، ووضعت لذلك مشروعاً مفصلاً يتضمن محاولة من جانبها للتهرب من تسديد مبالغ التسوية عن السنوات السابقة، والاكتفاء بما دفعته من قيمة الاشتراكات المتوجبة عليها. ولاقت هذه الفكرة «تفهماً» من جانب أجهزة الدولة، وبعض المسؤولين الكبار، الذين أخذوا يشككون بجدوى صندوق الضمان، تمشياً مع «روشتة» التخصيص، الذي يدعو إليها صندوق النقد الدولي!

واليوم، بعد أن تلاشت الأصوات المطالبة بنظام التقاعد والحماية الاجتماعية، من جانب فريقي العمل والدولة في نفس الوقت، يهم «الميزان» أن تسلط الأضواء على هذا النظام الهام لكونه يشمل التقديمات التالية:

١ ـ دفع معاش تقاعدي لكل من بلغ السن القانونية بنسبة ٢٪ عن كل سنة خدمة، مهما طالت، ويستفيد من هذا المعاش زوج العامل وأبناؤه القاصرون أو المعاقون، بسبب الوفاة.

٢ ـ دفع معاش العجز عن العمل الناشىء أو غير الناشىء عن طارىء عمل أو مرض مهني.

٣ ـ تقديمات خاصة بضمان المخاطر في حالات المرض والأمومة وضمان الأسرة.

وفي سبيل وضع الأمور في نصابها يجب الإسراع بتشكيل لجنة ثلاثية تضم ممثلين عن الحركة النقابية وهيئات أصحاب العمل والدولة، إلى جانب عدد من الخبراء، بغية وضع مشروع جديد للتقاعد والحماية الإجتماعية في مهلة زمنية محددة، ضمن الأسس التالية:

١ ـ ترك حرية الانتساب للمضمونين إلى النظام الجديد وإعطاؤهم مهلة سنتين لتقديم طلب الانتساب.

٢ ـ الزامية الانتساب لكل من يدخل العمل بعد صدور القانون.

٣ ـ يجب ألا يقل المعاش التقاعدي في مطلق الأحوال عن الحد الأدنى للأجور، على أن يتم تصحيح قوته الشرائية عند صدور مراسيم غلاء المعيشة.

٤ ـ استفادة المتقاعد وزوجه وأولاده القاصرين والمعاقين من التقديمات الصحية والإجتماعية.

٥ ـ إلزام أصحاب العمل بدفع مبالغ التسوية عن الفترة السابقة لصدور القانون، مع إمكانية التقسيط.

٦ ـ إلتزام الدولة وأصحاب العمل والعمال بتمويل هذا النظام، وإيجاد الوسائل التي تحول دون وقوعه في العجز.

٧ ـ إصلاح الأوضاع الإدارية والمالية لصندوق الضمان الإجتماعي، وتنفيذ مشروع المكننة الشاملة.

□□□

«العناية الصحية» للمواطن، الاستشفاء الموحد والبطاقة الصحية للجميع كفيل بتحسين الخدمات الصحية ووقف الهدر

من الحقوق الأساسية التي أولتها العديد من الدول اهتماماً خاصاً، تعبيراً عن سياستها في إنماء الإنسان وحمايته، ومسؤوليتها في عملية التطور الاجتماعي، انطلاقاً من القاعدة السليمة التي ترى «أن ثروة الدول هي فعلاً في ابنائها، وفي قدراتهم».

أما في لبنان، فلم تبادر الدولة إلى إعطاء الأولوية للعناية الصحية، في إطار «نظام صحي حكومي متكامل»، لخدمة جميع المواطنين، من دون استثناء أو تمييز، بل اعتمدت نظاماً صحياً خاصاً من مظاهره:

١ ـ وجود شبكة مجزأة ومعقدة من الأجهزة العامة والخاصة التي تتولى تمويل وأداء الخدمات الصحية.

٢ ـ القطاع الخاص غني بالعنصر البشري وبالتجهيزات والموارد، والقطاع العام يعاني نقصاً في التمويل، وإنعدام التنسيق في طاقته المحدودة، وخدماته موزعة على عدة أجهزة غير متكاملة وغير متعاونة..

٣ ـ ٩٠٪ من اعتمادات القطاع العام تذهب إلى القطاع الخاص لقاء خدماته التي يوفرها نيابة عن مرافق القطاع العام.

٤ ـ نوعية الخدمات الصحية في كلا القطاعين متدنية، ولا تخضع لرقابة فاعلة وشاملة.

٥ ـ تدني الإنتاجية والانضباطية في القطاع العام، نتيجة ضآلة المداخيل وغياب الحوافز والرقابة، وفي المقابل إزدهار مرافق القطاع الخاص بالاعتماد على تمويل الدولة، وعلى حساب القطاع العام.

٦ ـ وجود شبكة واسعة من مؤسسات الخدمات الصحية الحكومية، تختلف كل واحدة منها عن الأخرى، من حيث التمويل وشروط التعاقد ونسبة التغطية وطريقة المراقبة. «صندوق الضمان الإجتماعي ـ وزارة الصحة العامة ـ تعاونية موظفي الدولة ـ صناديق التعاضد للمعلمين والقضاة وأساتذة الجامعة ـ صناديق الجيش وقوى الأمن الداخلي والمتقاعدين.

لقد بلغت كلفة الخدمات الصحية نسبة عالية في لبنان حيث قدرت بـ ١١٪ من الناتج المحلي القائم. وهي نسبة عالية قياساً لما هو حاصل في العديد من الدول المتقدمة. وهذه الكلفة مرشحة لزيادة سنوية لا تقل عن ٢٠٪.

أما أسباب ارتفاع نسبة هذه الكلفة فتعود إلي ما يلي:

ـ ارتكاز النظام الصحي على الأنظمة العلاجية.

ـ زيادة مطردة في عدد الأطباء والأسرّة في المستشفيات.

ـ الافراط في استعمال الوسائل الحديثة والمعقدة في التشخيص والعلاج.

ـ عدم تمكن هيئات القطاع العام من مراقبة المقاييس الملائمة العلاجية.

في ضوء ما تقدم، يمكن القول:

ـ أن حق كل مواطن في الحصول على الخدمات الصحية، بغض النظر عن قدرته المادية، من الحقوق الأساسية التي يجب توفير كل الضمانات لها. وهذا يتطلب إصدار «بطاقة صحية» لكل مواطن.

ـ أن جمع وتوحيد مصادر التمويل في القطاع الحكومي في مؤسسة عامة واحدة، يدعم سلطة الدولة، ويعزز دورها في التخطيط والمراقبة والتقويم، ويحول دون وقوع الهدر بوسائل مختلفة.

ـ أن تأهيل القطاع الاستشفائي الحكومي، وتوفير المستلزمات المادية والإدارية الضرورية له، يساهم في التوصل إلى إنتاجية أفضل، ويحول دون التوسع في إنشاء المشاريع غير المجدية.

ـ أن وضع سياسة محددة لاستيراد وانتاج الدواء، من شأنه أن يضع حداً للتلاعب بالأسعار والنوعية.

فهل تضع وزارة الصحة أو مجلس الوزراء مجتمعاً هذه المسألة في سلّم الأولويات؟ □

ظاهرة الحرمان
في المناطق اللبنانية بالأرقام

□ الحديث عن ظاهرة الحرمان في بعض المناطق اللبنانية قديم جديد، وستبقى الضرورة ملحة لدراسة هذه الظاهرة في أسبابها وطرق معالجتها.

ومنذ مجيء بعثة (إيرفد) إلى لبنان أواخر الخمسينيات وحتى الآن لم تحلّ هذه المشكلة الاجتماعية رغم المعالجات المتواضعة التي تمت في بعض المناطق اللبنانية دون المناطق الأخرى.

وفي سياق المحاولات الدراسية وضعت اللجنة التحضيرية اللبنانية للتنمية الاجتماعية دراسة حول واقع الحرمان في لبنان معتمدة على قياس (الحاجات الأساسية غير المشبعة) وجمعت المؤشرات في أربعة ميادين: المسكن، التعليم، المؤشرات المتصلة بالدخل، والمياه.

الأقضية المصدرة للحرمان

وبقياس حركة النزوح من القرى إلى المدن وتحديد الأقضية المصدرة للحرمان والأقضية المستقبلة له جاء التوزيع على الشكل التالي:

- حلّ قضاء عكار في المرتبة الأولى للحرمان ١١,٤٪
- ثم بعلبك في المرتبة الثانية ٩,٤٪
- ثم بيروت في المرتبة الثالثة ٦,٧٪
- ثم صور في المرتبة الرابعة ٥,٨٪

وجاءت نسب الأسر المحرومة حسب مكان قيد رب الأسرة في سجلات النفوس من إجمالي الأسر المسجلة في القضاء كما يلي:

- قضاء الهرمل ٦١,٤٪
- قضاء عكار ٥٥,٦٪
- قضاء بيروت ١٩,١٪
- قضاء المتن ١٦٪
- قضاء كسروان ١٥,٩

أما الأقضية الأكثر تصديراً للحرمان فهي:

بعلبك - بنت جبيل - عكار - مرجعيون - الشوف - النبطية.

والأقضية الأكثر استقبالاً للمحرومين هي:

بعبدا - المتن - طرابلس - بيروت - كسروان.

الحرمان وخط الفقر

يرى أديب نعمة مقرر اللجنة الوطنية للتنمية أن ظاهرة الحرمان يعبر عنها بقصور الدخل. وهناك هوة بين الدخل وأكلاف المعيشة في لبنان.

وعند تقدير خط الفقر تدخل في تقييمه كلفة الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والصحة والتعليم والنقل.

وهذه الاحتياجات تؤمن بكلفة عالية من القطاع الخاص. علماً أن خط الفقر المقدر في لبنان حسب الدراسة مقداره ستمائة دولار أميركي.

تصنيف الفئات المحرومة

لقد حدّدت الدراسة نسب الفئات التي يطالها الحرمان على الشكل التالي:

- فئة مصنفة بدرجة إشباع منخفضة جداً ٧,٠٩٪
- فئة ذات درجة الإشباع المنخفض ٢٥٪
- فئة ذات درجة الإشباع المتوسط والتي تعيش حدّ الكفاف والإشباع ٤١,٦٪

اقتراحات وحلول

رأت الدراسة ضرورة وضع سياسات اقتصادية اجتماعية عامة لأن لبنان لا يستطيع الاستمرار بالتمركز الاقتصادي والاجتماعي والتفاوت بين المركز والأطراف. وتأتي أهمية تطبيق اللامركزية الإدارية كعنصر ضروري لوقف استمرار النزوح من القرية إلى المدينة لأن التضخم المديني يخلق مشكلات بيئية وصحية واجتماعية كبيرة.

وركزّت الاقتراحات حول قضايا السكن والصحة والتعليم والدخل.

/ - على صعيد السكن: ضرورة وضع سياسة سكانية شاملة تأخذ بعين الاعتبار:

١ - ارتفاع أكلاف تأمين السكن عن طريق البناء أو الشراء أو الاستئجار.

٢ - تفاوت الطلب على السكن بين المناطق وتمركزه في العاصمة وضواحيها.

٣ - التفاوت بين العرض والطلب على المساكن مما يؤدي إلى بروز ظاهرة الشغور.

/ - على صعيد التعليم:

١ - إعادة التوازن إلى دور كل من الحكومة والقطاع الخاص.

٢ - تحسين نوعية التعليم (تجهيزات، دورات تدريبية، مراقبة فعالة).

٣ - بناء المدارس الرسمية والتخلي عن سياسة الاستئجار.

/ - على صعيد الصحة:

١ - وضع السياسات الصحية ومراقبة نوعية وأكلاف الرعاية الصحية في القطاع الخاص.

٢ - تنسيق عمل أنظمة التأمين الصحي وتوسيع نطاق شمولها ونوع خدماتها وتحديث إدارتها.

٣ - تنسيق الجهود بين القطاع العام والأهلي.

٤ - التشديد على الأساليب الوقائية والتوعية الصحية.

- على صعيد الدخل:

١ - وضع سياسة متحركة للأجور والمداخيل تتناسب مع مستوى الأسعار.

٢ - رسم سياسة استخدام أكثر فاعلية لتوفير فرص عمل جديدة وحماية القوى العاملة اللبنانية من المنافسة غير المتكافئة.

٣ - ضرورة إيجاد بيئة مساعدة لنشوء ونمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٤ - وضع برامج تنمية محلية في الأقضية الأكثر حرماناً.

٥ - توسيع نطاق برامج التأهيل والتدريب المهني وتعزيز المشاريع المولّدة للدخل □.

انطلاقاً من إيمان جبهة التحرر العمالي بضرورة الوعي النقابي في صفوف العمال والمستخدمين والأجراء وتوحيد جهودهم نظمت الجبهة بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ايبرت دورة تدريبية لإعداد ناشطين نقابيين ما بين ١١ و ٢٠ كانون الأول ١٩٩٨ وذلك في المجمع السياحي في بعقلين.

دورة تدريبية لإعداد ناشطين نقابيين تقيمها جبهة التحرر العمالي بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ايبرت

وقد افتتحت الدورة بحضورة مفوض الشؤون العمالية ومفوض الشؤون الداخلية في الحزب التقدمي الاشتراكي السيد عصمت عبد الصمد والدكتور زاهر أبو شقرا، وممثل مؤسسة فريدريش ايبرت في لبنان السيد سمير فرح. كما حضر الإفتتاح عدد من الفعاليات الإجتماعية والحزبية والقيادات النقابية.

وقد أكد السيد عبد الصمد في كلمته على تطلع جبهة التحرر العمالي لتوسيع القاعدة النقابية بين الفئات الشعبية وخاصة في مناطق الريف، وتشجيع كل عامل بأجر للانتساب إلى النقابات. وشدد على أهمية إقرار الهيكلية النقابية ليساهم العمل النقابي المنظم والجاد في عملية تنظيم المجتمع العادل.

وقد ألقى السيد سمير فرح ممثل مؤسسة فريدريش إيبرت في لبنان كلمة جاء فيها:

تأتي هذه الدورة التدريبية بالتعاون مع جبهة التحرر العمالي مساهمة من مؤسسة فريدريش أيبرت لرفع شأن العمل النقابي في لبنان الذي شهد تراجعاً في الوعي والأداء والمشاركة.

وهذه الدورة تأتي في إطار برنامج تثقيفي نقابي من شأنه أن يؤسس مجتمعاً نقابياً واعياً ومثقفاً ينظر إلى المستقبل ونتعاون معه في ظل المتغيرات الداخلية والدولية رافعاً رايات

سمير فرح

التطوير والاستقلالية والحرية النقابية التي تبنى على أساسها كل حركة نقابية متطورة.

وشدد السيد فرح في نهاية كلمته على أهمية التعاون بين مؤسسة فريدريش إيبرت وجبهة التحرر العمالي هذا التعاون الذي يعود إلى سنين عديدة حفلت بالعمل الجاد والجيد، وانبثقت عنه كوكبة من النقابيين الناشطين الذين أثروا في الحركة النقابية بنشاطهم ووعيهم لمسؤولياتهم.

وتجدر الإشارة إلى أن الدورة شارك فيها خمسة وعشرون نقابياً يمثلون قطاعات: عمال ومزارعي الصنوبر في جبل لبنان، وعمال ومزارعي الزيتون، والعاملين في المستشفيات والمراكز الصحية والعاملين في مختبرات الأسنان وعمال ومزارعي الخيم الزراعية والعاملين في قطاع النقل البري والميكانيك في جبل لبنان.

□ □ □

جبهة التحرر العمالي
تكرّم قيادات نقابية مناضلة

ـ القادة المكرمون في صورة تذكارية

العمل النضالي الحزبي أو النقابي أمر شاق على النفس لا يستطيعه إلا الأقوياء في نفوسهم وفي إرادتهم على التغيير، وفي ضمائرهم التي تأبى أن ترى الباطل فلا تحاربه، أو الاستغلال فلا تتصدى له أو الظلم فلا تسعى لرفعه.

هذا العمل النضالي الشريف يكلف صاحبه جهداً من التفكير بالمصلحة العامة قبل المصلحة الخاصة، وانتصاراً على الذات في أنانيتها من أجل الآخرين كل الآخرين أصحاب الحقوق المشروعة والتي تفرضها العدالة الاجتماعية والسلم الإجتماعي.

إن بعض الناس ما إن يسير في درب النضال حتى يتهاوى ويسقط لأن استعداده للعطاء العام قليل، ولأنه عاجز على مشاق النضال والإلتزام الحقيقي بأهدافه المرحلية والمستقبلية.

وبعض الناس يسير في درب النضال، ويزداد صلابة على المواجهة، ومثابرة على متابعة المسيرة.

كوكبة من المناضلين النقابين في مواقع عملها المختلفة من مؤسسة كهرباء لبنان إلى شركة طيران الشرق الأوسط إلى القطاع الفندقي، والقطاع الصحي، ومن القطاع الصناعي إلى قطاع المصرفي والقطاع العام وسواها من قطاعات العمل، هذه الكوكبة من المناضلين النقابين تركت بصمات خيرة في مسيرتها النضالية على صعيد العمل النقابي تأسيساً للنقابات العمالية، وإسهاماً في وحدة العمل النقابي واستقلاليته وديمقراطيته، ورفضاً لكل أنواع الإنقسام والدعوات الهادفة إلى التطييف والتمذهب، وانتهاجاً للخط النقابي التقدمي المطلبي.

ولم يقتصر نشاط هؤلاء النقابيين في نطاق مجالات العمل، بل كان لبعضهم دور هام في الدفاع عن مصالح الفئات الشعبية الأخرى من معلمين وموظفين ومزارعين وفي مقدمة هذه المصالح القضية الإجتماعية الهامة التي تطاول شريحة واسعة من الشعب اللبناني، قضية حقوق المستأجرين والدفاع عنها من خلال إتحاد اللجان الخاص بهذه المسألة.

وبعض هؤلاء النقابين ساهم في تأسيس جبهة التحرر العمالي وكان له دور فعّال في نشاطها في مختلف المناطق اللبنانية. ولا يزال من هؤلاء المناضلين من يتابع عمل جبهة التحرر العمالي توجيهاً وتفعيلاً مقدماً النموذج المثال للنقابي الملتزم والحزبي الصادق النظيف.

بعض هذه الكوكبة من المناضلين النقابين كرّمتهم جبهة التحرر العمالي في احتفال خاص برعاية الرفيق وليد جنبلاط رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي ممثلاً بأمين السر العام للحزب الرفيق شريف فياض وبحضور قيادات نقابية من قطاعات مختلفة، والقيت بالمناسبة كلمات أشاد الخطباء فيها بالدور الريادي الذي قام به هؤلاء النقابيون والذين ساهموا مع آخرين من القيادات النقابية بإيجاد المؤسسات والأدوات النقابية. وقدم الخطباء الرفيق كامل شيا رئيس رابطة المعلمين الرسميين في الجبل.

ومما جاء في كلمة الرفيق شريف فياض قوله: إننا نعتز بالقدماء منكم ونفتخر بنضالهم ونحفظهم بذاكرتنا ونقتدي بهم ونؤمن معهم بأن النضال النقابي هو نضال متجدد على الدوام، فالقديم والجديد متكاملان، يعملان في طريق واحدة في سبيل الحرية والعدالة الإجتماعية.

ثم قدمت الدروع التذكارية لكل من الرفاق:

عائلة الراحل أسعد عقل ممثلة بابنته ماري تريز ـ الياس الهبر ـ سليمان الباشا ـ عبد الكريم سيف الدين ـ عادل عبد الصمد ـ نقولا سبيرو ـ منيف نعمان ـ غالب نمور ـ بهجت أبو الحسن ـ نقولا اللحام ـ عبد الله خوندي ـ علي جابر.

وأعقب ذلك حفل عشاء ساهر، تكريماً للمحتفى بهم.

□□□

التقشف

س ـ يتردد في تصريحات بعض النقابيين عبارة التقشف في مجال مطالبة الدولة بحماية النقد الوطني. فماذا يعني ذلك؟

ج ـ التقشف في مضمونه مرادف للانكماش. والانكماش هو بمثابة عملية تقوم على تخفيض النفقات العامة في الدرجة الأولى، بهدف خفض كمية النقود المتداولة، وتركيز حجم النقود وشبه النقود، من أجل إحداث استقرار في الأسعار أو خفضها.

الانكماش من الوجهة التقنية هو نقيض التضخم. ولكن في معظم الدول الرأسمالية يتحول إلى نتيجة مكمّلة للتضخم. بحيث تنقض الدولة وقوى الرأسمال المحتكر على الأجور بهدف تجميدها أوتخفيضها. كما تنقض على التقديمات الاجتماعية (الضمان الاجتماعي والمنح المدرسية إلخ)، وتضيف إليها أعباء جديدة لا قدرة للعمال وأصحاب الدخل المحدود على احتمالها.

وهكذا يقع العمال وأصحاب الدخل المحدود ضحية الانكماش وأيضاً ضحية التضخم.

ولهذا، فإن المطالبة العمالية بوضع حد للتضخم، عبر دعوة الدولة إلى التقشف، ينبغي ألا تؤدي إلى القبول بخفض القيمة الفعلية للأجور والتقديمات الفعلية. بل، يجب المحافظة على القدرة الشرائية لهذه الأجور، وعلى المحافظة على مستوى التقديمات الاجتماعية.

الوقاية والسلامة في العمل

س ـ ما هي واجبات رب العمل لتامين الوقاية والسلامة في العمل؟

ج ـ أوجب المرسوم ٦٣٤١ الصادر عام ١٩٥١ على رب العمل وضع سياج محكم حول الأماكن الخطرة، وصيانة أبواب وإقفال المصاعد، وصيانة الأدراج والممرات بحواجز متينة، ووضع جهاز خاص حول الآلات التي تستعمل لطحن أو نخل المواد التي ينبعث منها غبار قابل للالتهاب أو الانفجار، ووضع تجهيزات خاصة حول المراجل البخارية وخزانات البخار، واتخاذ التدابير اللازمة لتجنب وقوع الحريق، ووضع جهاز خاص يحول دون تسرب الغبار أو الدخان أو أي شيء يسبب ضرراً للأجراء، واتخاذ التدابير لوقاية عيون الأجراء.

كما حظر على كل شخص له سلطة على الأجراء أن يسمح بإدخال أو توزيع المشروبات الكحولية بقصد استهلاكها من قبلهم في محل العمل، كما حظر عليه أن يسمح بدخول أشخاص في حالة السكر إلى مراكز العمل.

وبإيجاز، يتوجب على رب العمل أن يحيط الأجراء علماً بمخاطر العمل، وأن يتخذ الاحتياطات والإجراءات اللازمة لحماية هؤلاء من هذه المخاطر.

أجر الساعات الإضافية

س ـ كيف يحتسب أجر الساعات الإضافية للأجراء؟

ج ـ يترتب للأجير الذي عمل ساعات إضافية أجر عن هذه الساعات يختلف عن أجره العادي.

فكل ساعة عمل يؤديها الأجير زيادة عن عمل ثماني ساعات، تعتبر ساعة عمل إضافية يحتسب أجرها بزيادة ٥٠٪ على أجر الساعة العادية.

□□□

كلمة حق...

بقلم: داود بيرم

فاستقم كما أُمِرْت

الناس كل الناس تحت القانون، حاكماً أو محكوماً. عندما يرفع الحاكم مثل هذا الشعار لا يكتسب صدقه إلا من خلال الممارسة والتطبيق.

فالإدارة في لبنان منذ قامت دولة الاستقلال وحتى وقتنا الراهن أفرادها نوعان: نوع يعتبر الإدارة الرسمية بقرة حلوباً، همّه جمع المال من رشوة أو تزوير أو صفقة غير مشروعة بعيداً عن أعين أجهزة الرقابة لأنه يكتسب استمرارية في موقعه من خلال ولائه السياسي أو الطائفي، ومثل هؤلاء في الإدارات العامة والمصالح المستقلة عددهم كثير جداً ولا بدّ للحكم الجديد إذا أراد فعلاً أن يكون القانون فوق الجميع من مساءلتهم عبر الأجهزة المختصة ومعاقبتهم على ما اقترفت أيديهم من سوء وفساد.

وهناك نوع ثان من العاملين في الإدارة يعمل تحت شعار «فاستقم كما أمرت»، وهو نظيف الكف، حيّ الضمير، صاحب كفاءة علمية، ومثل هؤلاء على قلّتهم هم خميرة التغيير في الإدارة، يجب أن يُعطوا حقهم في التقدم والترقي مكافأة لهم على استقامتهم وتشجيعاً لهم على المزيد من العطاء الخيّر لما فيه مصلحة الشعب كل الشعب.

لا تجهّلوا الفاعل!

حماية المواطن من الاستغلال والغش أبسط الحقوق التي يجب على الإدارات المعنية مراعاتها والسهر الدائم على توفيرها. ومن حين إلى آخر تطالعنا وسائل الإعلام المكتوبة عن نشاط مصلحة حماية المستهلك بتنظيم مخالفات بحق مطاعم وأفران وسوبرماركت ومحطات محروقات وسواها والقيام بمثل هذا النشاط تشكر عليه مصلحة حماية المستهلك لكن المطلوب منها عدم تجهيل الفاعل والمخالف لأن الأمر خطير ويتعلق بسلامة المواطنين في طعامهم وشرابهم. والأجدى والأكثر صوابية أن تُذكر أسماء المخالفين حتى يرتدعوا عن فسادهم من جهة، وحتى يتنبه المواطنون لأمثال هؤلاء فيمتنعوا عن التعامل معهم، وحبذا لو أعيد النظر بمقدار الغرامة وحسناً لو كانت عشرات الأضعاف.

مؤسسة كهرباء .. إنكشارية

حكى جدّي عن أيام الأتراك الإنكشارية أنهم كانوا يحصلّون المال من الناس بالعنف الجسدي والمعنوي وغالباً ما يكون هذا التحصيل ظلماً، وفوق إمكانيات الناس. ومؤسسة كهرباء لبنان تقوم بدور الإنكشارية بامتياز. فجأة يصلك كارت أحمر عنوانه إنذار بالقطع أو الدفع والمبلغ المطلوب خمسمائة ألف ليرة، مليون، مليونان!!؟ كيف؟ ولماذا؟ وصاحب العلاقة مواطن عادي!! لا مكيّف! ولا شوفاج!

تراكم فواتير؟ مسؤولية من؟ خطأ الجابي (أرقام وهمية) ما ذنب المواطن؟ حساب التسعير على الشطور العليا؟ هذا ظلم لا يجوز!! خطأ الكمبيوتر؟! من المسؤول؟! تشكو لمن؟ والشكوى لغير الله مذلّة!!

نحن مواطنون عاديون، لسنا زعماء، ولا أزلام زعماء، نريد أن ندفع المبالغ **الصحيحة** المتوجبة علينا بالتقسيط المستطاع، لأن أجورنا الشهرية متواضعة وليس لدينا أموال في البنوك!!

فهل تستجيب مؤسسة الكهرباء من دون وساطات.

يا بوليس؟!!

يبدو أن وزارة الداخلية أو البلديات في المدن الكبرى لا سيما العاصمة بيروت قدمت استقالتها غير مشكورة من مهمة تنظيم حركة السير على مداخل العاصمة وفي شوارعها الداخلية. فازدحام السير يومياً بات الجرعة «المرّة» التي على المواطن تناولها مكرهاً، وسبباً لتوتر أعصاب الناس وقهرهم وتأخيرهم عن مواعيدهم الضرورية. حتى رجل الأمن المكلف تنظيم السير غالباً ما يساهم في ظاهرة هذا الإزدحام وذلك لأن:

- بعض الشرطة تراه جالساً جانباً يُدخن ويشرب القهوة.

وبعض الشرطة لا يتقن فن توجيه السير لعدم تأهيله.

- وبعض الشرطة يدخل في شجار مع مواطنين كعنترة.
- وبعض الشرطة يحلو له الحديث مع بعض الأصدقاء أثناء عمله.
- وبعض الشرطة يغض النظر عن وقوف سيارات في أمكنة ممنوع الوقوف فيها، حتى الأرصفة الخاصة بالمارة (!؟).
- في الإزدحام الشديد وكم تطول مدته يومياً ما على المواطن الغلبان إلا الصراخ بأعلى صوته: يا بوليس؟!!

سانيليانون

س.ت.: ١٢٩٢٨ هاتف/فاكس: ٠١٦٠٣٢٨٨
بيروت – الزرعة خلوي ٠٣٦٨٥١٥١
ص.ب.: ١١٣/٥٩٩٧ ٦٠٣٢٨٨
بسّاتين – الطريق العام ٢٠٦٥٠٠

سانيليانون

SANITAIRE
CERAMIQUE

R.C.: 12928
BEIRUT - EL MAZRAA
P.O. BOX 113/59 97
BASATEEN - MAIN ROAD

TEL/FAX: 01 603388
CEL: 03 685151
603388
206500